مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في الأنظمة التجارية بالمملكة العربية السعودية ـ دراسة تحليلية

أ. دعاء بنت جمال بن سعيد القحطاني*

سلم البحث في ١٤٤٨/١/٨هـ **بسم الله الرحمن الرحيم** اعتمد للنشر في ١٤٤٨/٢/١٠هـ

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالعقيدة الإسلامية من منظور أهل السنة والجماعة، وإلى التعريف بأنظمة التجارة في المملكة العربية السعودية، كما يهدف إلى التعرف على مظاهر العناية بالعقيدة الإسلامية في الأنظمة التجارية، وذلك من خلال الرجوع إلى النظام، وإبراز المواد المتعلقة بمسائل العقيدة، وتأصيلها، وبيان جوانب من آثارها في المجتمع، وذلك وفقا للمنهج الوصفي والتحليلي.

ويتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس.

وقد توصلت من خلال البحث إلى أن أنظمة التجارة في المملكة العربية السعودية مستقاة من نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وتهدف إلى حماية العقيدة الإسلامية، والدعوة إليها، وتخليصها من شوائب الشرك والبدع.

الكلمات المفتاحية: العناية بالعقيدة- الأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية- الأنظمة التجارية والعقيدة.

Abstract

This research aims to introduce the Islamic creed from the perspective of Ahlus Sunnah wal Jama'ah (the Sunni community) and to define the commercial regulations in the Kingdom of Saudi Arabia. It also aims to identify the manifestations of concern for the Islamic creed within these regulations, by examining the regulations themselves, highlighting articles related to matters of creed, establishing their foundations, and demonstrating aspects of their impact on society, all according to a descriptive and analytical methodology.

This research consists of an introduction, two chapters, a conclusion, and indexes.

The research concludes that the commercial regulations in the Kingdom of Saudi Arabia are derived from the texts and objectives of Islamic Sharia, and aim to protect the Islamic creed, promote it, and purify it from the impurities of polytheism and innovation.

Keywords: Concern for the Creed - Commercial Regulations in the Kingdom of Saudi Arabia - Commercial Regulations and Creed

* باحثة دكتوراه بجامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه الأكرمين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فإن التوحيد هو الأصل العظيم الذي أرسلت من أجله الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأنزلت الكتب، وشرعت الشرائع؛ ولهذا كان أوجب الواجبات، وأفضل ما يتقرب إلى الله تعالى به نشره بين الناس والدفاع عنه، وسياسة الناس بمقتضاه؛ إذ به يصح العمل، ويزول اللبس والخطل.

ومن المعلوم أن سلف الأمة قد ضربوا أروع الأمثال في فهم عقيدة التوحيد، ونشرها بين الناس، وتعليمهم إياها، وجهودهم في هذا الشأن معلومة، وكتبهم ومواقفهم في الذب عنها مشهورة.

ولا ريب أن هذا أن هذا أصل ونهج يجب أن يسلكه كل أحد إذا رام النجاة، وأراد الفلاح والتمكين والسعادة؛ لأن سياسة الناس بعقيدة التوحيد الخالصة توفر الاستقرار والأمان، هذا ما سطره التاريخ وكشفته القرون والأزمان، وشاع بين الناس وتناقلته الركبان، ونعمت به كثير من الأوطان.

وإذا تقرر هذا؛ فإن الدول التي أولت عقيدة التوحيد عنايتها، وساسة شعوبها بها، ودعتهم إليها، وأقرتها في أنظمتها، هي أكثر الدول استقرارا، وأنعمها أمنا وأمانا. وإذا تجاوزنا القرون السابقة ووصلنا إلى الحقب المتأخرة، وجدنا هذه الحقيقة بين أيدينا ماثلة، فما من دولة اتخذت من عقيدة التوحيد لها منهجا وجعلته في نظامها دستورا، إلا حققت من الخيرية على قدر أخذها، ولا يصرف بصره عن هذه الحقيقة إلا أهل الجحود والمكابرة، ولا ريب أن المملكة العربية السعودية من أكثر الدول أخذا وعناية بعقيدة التوحيد، وبثها في أنظمتها؛ لأجل ذلك تناولت في رسالتي دكتوراه (مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة المملكة العربية السعودية)، وهذا البحث المستل منها بعنوان: "**مظاهر العناية بالعقيدة الإسلامية في الأنظمة التجارية بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية**"، وأسأل الله تعالى أن يلهمني فيه الصواب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

مشكلة البحث:

اهتمت الأنظمة الحديثة في قوانينها بما تراه يحقق ديمومتها واستقرارها فشغلت أنفسها بمسائل المعيشة دون غيرها، بل ربما أسرفت ومنحت الفرد الحرية المطلقة ظنا منها أن هذا يحقق الرضا عنها، وترتب على ذلك هجر ما يجب أن يكون هو

الأولوية.

ولا يعزب عن البال أن من تتبع الأنظمة في هذه الأزمنة وجد أكثرها استبعدت ما يتعلق بعقيدة التوحيد من أنظمتها، واستبدلت الذي هو أدنى بالذي هو خير.

وبناء عليه فإذا وجد العاقل في أحد الأنظمة ما يدل على العناية بها، والدعوة إليها، وتضمينه ما توجبه هذه العقيدة وخلوه مما تمنعه فإن المنصف يعلم أن هذا جانب من الاهتمام بها، وبما يتفرع عنها، وهذا يجده المتتبع لأنظمة الملكة العربية السعودية.

إذا تقرر هذا فإن هذه الدراسة تتضمن عدة أسئلة لابد من الإجابة عليها إن شاء الله تعالى؛ فيما يخص الأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية، ومنها:

١- ما هي حقيقة العقيدة الإسلامية والدعوة ؟

٢- ما هي الأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية ؟

٢- ما مسائل العقيدة والدعوة التي تضمنتها الأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية؟

٣- ما الدافع لذكر هذه المسائل في هذا النظام ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعريف بالأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية، وبمظاهر العقيدة الإسلامية والدعوة فيها.
- إظهار عناية الدولة بالمسائل العقدية والدعوية في أنظمتها.
- بيان أن الاهتمام بالمسائل العقدية والدعوية أصل في بقاء الدول واستقرارها.
- بيان بطلان القول بخلو أنظمة الدولة من الاهتمام بالمسائل العقدية والدعوية.
- بيان اهتمام الدولة بالمسائل العقدية والدعوية في مراحلها المختلفة.
- بيان اهتمام الدولة بالمسائل العقدية والدعوية مع تطورها وعدم إلغائها أو تغييرها.

أهمية الموضوع:

تبرزُ أهمية الموضوع في ما يلي:

أولا: تعلقه بالعقيدة الإسلامية، وإظهار أن العناية بالمسائل العقدية والدعوية أصل في السياسة الشرعية.

ثانيا: مدى عناية المملكة العربية السعودية بالمسائل العقدية من خلال أنظمتها.

ثالثا: إدراك أن المملكة العربية السعودية من الدول القليلة التي اعتنت بالمسائل العقدية في أنظمتها في الأزمنة المتأخرة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع، منها:

١- الرغبة في إظهار المظاهر العقدية في الأنظمة التجارية في المملكة، وبيان مدى اهتمام المملكة بالعقيدة والدعوة.

٢- إظهار مميزات الأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية من حيث الاستمداد والمحتوى والمضمون.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الجهات المعنية، وسؤال المختصين في المجال توصلت إلى أن مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في الأنظمة التجارية بالمملكة العربية السعودية لم يتناوله الباحثون في دراساتهم الأكاديمية.

وقد تناولت الباحثة "مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة المملكة العربية السعودية" في رسالة دكتوراه بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز، وهي قيد إجراءات المناقشة، وتضمنت في الباب الرابع: مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في الأنظمة التجارية، وهذا البحث مستل من هذه الرسالة.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس.

المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأهداف البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعقيدة والأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العقيدة والدعوة وأهميتهما.

المطلب الثاني: التعريف بالأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأنظمة التجارية ومقاصد الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في الأنظمة التجارية بالمملكة العربية السعودية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للأنظمة التجارية

المطلب الثاني: مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة المراقبة التجارية.

المطلب الثالث: مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة الزكاة والدخل.

المطلب الرابع: مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة الغش التجاري.
الخاتمة: وفيها: النتائج والتوصيات.
فهرس المراجع.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي وفق الخطوات الآتية:

- الرجوع إلى الأنظمة محل البحث، واستخراج المواد المتعلقة بالبحث، والمقارنة بينها.
- عرض مواد النظام المحددة على النصوص الشرعية وأقوال العلماء، والربط بينها.
- استخراج مظاهر العناية بالعقيدة الإسلامية في النظام، وإبرازها في سياقها الشرعي.
- كتابة الآيات بالرسم العثماني ووضعها بين قوسين مزهرين ﴿..﴾
- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية في المتن.
- تخريج الأحاديث والآثار من دواوين السنة, فإن كان الحديث أو الأثر في أحد الصحيحين اكتفيت به وإلا فأعزوه إلى ما وقفت عليه من مصادر، مع بيان درجته صحة وضعفاً.
- التعريف بالأعلام عند أول ورود لهم في البحث تعريفا موجزا.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للعقيدة والأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: تعريف العقيدة والدعوة وأهميتهما

أولا: مفهوم العقيدة لغة وشرعا:

العقيدة في اللغة: مشتقة من مادة (عقد) المؤلفة من العين والقاف والدال للدلالة على أصل واحد هو: شدّ وشدّة وثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها [١].

ومن تلك الفروع التي ترجع إلى هذا الأصل ما يلي:

العقد بمعنى: الصلابة والثبات، يقال: اعتقد الشيء: صلب. واعتقد الإخاء والمودة بينهما: أي ثبت[٢].

العقد بمعنى: الشد والإبرام: نقيض الحل، ومنه عقد الحبل والبيع، وأنواع

---

[١] ينظر: مقاييس اللغة (٨٦/٤).
[٢] ينظر: العين (١٤٠/١)، مقاييس اللغة (٨٧/٤).

العقود[١].

العقد بمعنى: التصميم والاعتقادِ الجَازِم، يقال: عقد قلبه على شيء، أي: لم ينزع عنه[٢].

العقد بمعنى: التأكيد، ومنه عقد اليمين، وهو أن يحلف يمينا لا لغو فيها ولا استثناء فيجب عليه الوفاء بها[٣].

العقد بمعنى: الضمان والعهد، يقال: عاقدته عقدا، مثل: عاهدته عهدا، والجمع عقود[٤].

والعقد بمعنى: الحساب، ومنه عقد الحاسب [٥].

العقيدة في الاصطلاح:

مصطلح العقيدة بالمفهوم الخاص استعمل للدلالة على ما يدين الإنسان به ربه ويعتقده بقلبه من أمور الدين، ولم يرد في الكتاب ولا في السنة مصطلح العقيدة بهذا المفهوم، ويرى بعض الباحثين أن أول من استعمله في مجال التصنيف الإمام أبو حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، في كتابه الموسوم بـ"أصل السنة واعتقاد الدين"، ثم بعده ألف الإمام أبو بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) كتابه: "اعتقاد أئمة الحديث"، مما يعني أن هذا المصطلح قد ظهر في القرن الرابع الهجري[٦].

ولقد كان المصطلح "**الفقه الأكبر**" هو العنوان لهذا الموضع في القرن الثاني الهجري.

وفي القرن الثالث ظهر مصطلحا "**الإيمان**" و"**السنة**".

وفي نهاية هذا القرن وبداية القرن الرابع ظهر مصطلح "**التوحيد**" ثم "**الشريعة**". ثم ظهر مصطلح "**العقيدة**" و"**أصول الدين**"[٧].

والعقيدة في الاصطلاح تأتي بمعنيين:

المعنى الأول: الإيمان والتصديق الجازم سواء كان صحيحا أو فاسدا، فتشمل الأمور التي تُصَدِّقُ بِهَا النفوس، وتطمئن إليها القلوب، وتكون يقينًا عند أصحابها، لا

---

[١] ينظر: مقاييس اللغة (٨٦/٤).
[٢] ينظر: العين (١٤٠/١)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥١٠/٢).
[٣] ينظر: العين (١٤٠/١).
[٤] ينظر: العين (١٤١/١) مقاييس اللغة (٨٦/٤).
[٥] ينظر: القاموس المحيط (ص: ٣٠٠).
[٦] ينظر: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية (ص: ٧٣).
[٧] ينظر: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية (ص: ٧٤).

يمازجها ريب، ولا يخالطها شك[١].

المعنى الثاني: هي الأمور التي يجب على المسلم الإيمان بها، إيماناً صادقاً، ويقيناً راسخاً، تطمئن بها نفسه، لا يخالطها شك ولا شبهة[٢].

ثانيا: مفهوم الدعوة لغة وشرعا:

الدعوة في اللغة: مصدر دعا يدعو دعوا ودعاء، فهي مشتقة من مادة (دعى) المؤلفة من الدال والعين والحرف المعتل، والتي تدل على أصل واحد، وهو أن تميل الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك[٣].

وتأتي الدعوة بعدة معان ترجع إلى هذا الأصل، منها:

- الدعوة بمعنى النداء والندبة والطلب والتجمع، يقال: تداعي القوم: دعا بعضهم بعضا، بمعنى: النداء، والداعي: المؤذن ينادي للصلاة، والداعية: صريخ الخيل في الحروب، والداعية أيضا: المرأة تدعو الميت: أي تندبه[٤].

- الدعوة إلى الطعام، وهي بفتح الدال، يقال: دعاه يدعوه دعوة بالفتح[٥].

- الدعوة في النسب، وهي بكسر الدال، يقال: دعاه يدعوه دعوة بالكسر.

وقبيلة عدي الرباب ينصبون الدال في النسب ويكسرونها في الطعام[٦].

- الدعوة بمعنى الادعاء، وادعى زيد كذا: زعم أنه له حقا أو باطلا، والاسم: الدعوة والدعاوة، ويكسران[٧].

- الدعاء بمعنى العبادة والرغبة إلى الله تعالى، واحد الأدعية، ومنه قول الله جل وعز: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٩٤﴾[٨] أي ادعوهم في النوازل التي تنزل بكم إن كانوا آلهة كما تقولون فليجيبوا دعاءكم"[٩].

---

[١] ينظر: العقيدة الإسلامية وتاريخها للدكتور محمد أمان الجامي (ص٥).

[٢] ينظر: مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة د/ناصر العقل (ص: ٩)، الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة (ص: ١١).

[٣] ينظر: جمهرة اللغة (٦٦٦/٢)، مقاييس اللغة (٢٧٩/٢).

[٤] ينظر: المخصص (٢١٩/١).

[٥] ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٣٣٦/٦)، مقاييس اللغة (٢٧٩/٢).

[٦] ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٣٣٦/٦)، مقاييس اللغة (٢٧٩/٢).

[٧] ينظر: القاموس المحيط (ص: ١٢٨٣).

[٨] سورة الأعراف، الآية: (١٩٤).

[٩] ينظر: تهذيب اللغة (٧٦/٣)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٣٣٧/٦).

الدعوة في الاصطلاح:

استعملت الدعوة في إطار اصطلاحي شرعي بمفهوم أخص من دلالتها اللغوية، وقد وردت عدة تعاريف لها، من أهم تلك التعاريف ما يلي:

تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يقول: "الدعوة إلى الله هي الدعوة إلى الإيمان به وبما جاءت به رسله بتصديقهم فيما أخبروا به، وطاعتهم فيما أمروا به، وذلك يتضمن الدعوة إلى الشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاء، وصوم رمضان، وحج البيت، والدعوة إلى الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره، والدعوة إلى الإيمان إلى أن يعبد ربه كأنه يراه"[١].

وعرفها بعضهم بأنها: "إنقاذ الناس من ضلالة، أو شر واقع بهم، وتحذيرهم من أمر يخشى عليهم الوقوع في بأسه"[٢].

وقيل إنّ الدعوة إلى الله هي: "العلم الذي تعرف به كافّة المحاولات الفنية المتعددة إلى تبليغ الناس بما حوى من عقيدة وشريعة وأخلاق"[٣].

وقيل إن الدعوة إلى الله هي: "فن يبحث في الكيفيات المناسبة التي نجذب بها الآخرين إلى الإسلام، أو يحافظ على دينهم بواسطتها"[٤].

ثالثا: أهمية العقيدة والدعوة:

تتجلى أهمية العقيدة في ارتباط النجاة الأخروية بها، فبها يتخلص الأنسان من لوث الشرك المحبط للعمل، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ¡ ¢ £ ¤ ¥ ¦ § ¨ © ª « ¬ ® ¯﴾[٥].

والعقيدة هي أول واجب على المكلف، وهي الأساس الذي تنبني عليه جميع العبادات والأخلاق والقيم والمعاملات؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجه رسله إلى الأمصار أن يبدءوا في دعوتهم بالتوحيد قبل كل شيء، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذا رضي الله عنه إلى اليمن، قال: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم

---

[١] مجموع الفتاوى (١٥٧/١٥).
[٢] الدعوة إلى الإصلاح محمد الخضر حسين (ص: ١٧).
[٣] الدعوة الإسلامية (أصولها ووسائلها) للدكتور أحمد غلوش (ص:١٠).
[٤] الدعوة والإنسان للدكتور عبد الله الشاذلي (ص: ٣٩).
[٥] سورة الزمر، الآية: (٦٥).

وليلتهم، فإذا فعلوا، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها، فخذ منهم وتوق كرائم أموالهم»[١].

ولتعلق العقيدة بتوحيد الله وأسمائه وصفاته فإنها من أشرف العلوم وأعظمها وأعلاها؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم، وأيضا فإن كل علم يكتسب منزلته وفضله بقدر حاجة الناس إليه، وبما يحصل لصاحبه من الانتفاع به في الدنيا والآخرة، ولا شك أن حاجة الناس إلى العقيدة تفوق كل حاجة، بل هي من أعظم الضروريات؛ لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم، ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها و معبودها، وما يجب له وما ينزه عنه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه، وكلما كانت معرفة العبد بربه صحيحة تامة كلما كان أكثر تعظيماً واتباعاً لشرع الله وأحكامه، وأكثر تقديراً للدار الآخرة.

وقد أولى الإسلام العقيدة عنايةً عظيمة؛ لأنها تُصلح علاقة الإنسان بربه، وتوجّه حياته الوجهة الصحيحة، وتُحقق له الأمن والطمأنينة والاستقامة في الدنيا والآخرة. ولذلك كانت دعوة الأنبياء والرسل جميعًا قائمةً أولًا على تصحيح العقيدة وتوحيد الله تعالى.

قال الله تعالى:﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[٢]. وقال سبحانه: ﴿ C D E F G H ﴾[٣]. وهذا يدل على أن العقيدة الصحيحة هي الغاية العظمى من خلق الإنسان، وأنها الأساس الذي تُبنى عليه حياة المسلم كلها.

أ- أهمية العقيدة في حياة الفرد

للعقيدة أثرٌ عظيم في تكوين شخصية المسلم؛ فهي التي تغرس في قلبه الإيمان بالله تعالى، والخوف منه، ورجاء رحمته، والتوكل عليه، مما يجعله مستقيمًا في سلوكه وأخلاقه. فالمؤمن الذي يحمل عقيدة صحيحة يكون أكثر طمأنينةً وثباتًا أمام الشدائد؛ لأنه يعلم أن كل ما يصيبه بقضاء الله وقدره.

قال الله تعالى: ﴿ Ú Û Ü Ý Þ ß á â ã ä å ﴾[٤] كما أن العقيدة الصحيحة تدفع المسلم إلى فعل الخير وترك المعاصي،

---

[١] متفق عليه، رواه كل من: البخاري في صحيحه: (١١٩/٢) حديث رقم: (١٤٥٨)، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة. ومسلم في صحيحه: (٥١/١) حديث رقم: (٣١) كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام.

[٢] سورة النحل، آية: (٣٦).

[٣] سورة الذاريات، آية: (٥٦).

[٤] سورة الرعد، آية: (٢٨).

لأنه يستشعر مراقبة الله تعالى له في كل وقت، ويتذكر ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)[1].

ومن آثار العقيدة على الفرد أيضًا أنها تمنحه قوةً نفسيةً وثباتًا عند الابتلاء، وتُبعده عن الانحرافات الفكرية والسلوكية، وتحميه من الوقوع في الشبهات والشهوات، لأن العقيدة تبني في النفس رقابةً ذاتيةً نابعةً من الإيمان بالله تعالى.

ب- أهمية العقيدة في المجتمع

إذا صلحت عقيدة أفراد المجتمع صلح المجتمع كله، لأن العقيدة تُربي الناس على الأخلاق الفاضلة والقيم الحسنة؛ كالصدق، والأمانة، والعدل، والرحمة، والتعاون، واحترام الحقوق.

ولذلك فإن المجتمعات التي تقوم على العقيدة الصحيحة تكون أكثر استقرارًا وأمنًا وترابطًا.

قال الله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[2]. كما تُسهم العقيدة في تحقيق الوحدة بين المسلمين، لأنها تجمعهم على الإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ، بعيدًا عن العصبيات والأهواء. قال سبحانه: ﴿ ¬ ® ¯ ° ± ² ﴾[3] ومن آثار العقيدة على المجتمع أنها تقلل من الجرائم والانحرافات، لأن الإنسان المؤمن يعلم أن الله مطلع عليه وسيحاسبه على أعماله، فيبتعد عن الظلم والفساد والاعتداء على الآخرين. ولهذا كانت العقيدة أساسًا في حفظ الأمن والاستقرار الاجتماعي.

ج- أهمية العقيدة في حفظ الأمن والاستقرار

العقيدة الإسلامية الصحيحة تُعد من أعظم أسباب الأمن والاستقرار؛ لأنها تربط الإنسان بربه، وتجعله ملتزمًا بالأوامر الشرعية، مبتعدًا عن الفتن والتطرف والانحراف. فكلما قوي الإيمان في المجتمع قلَّت الجرائم، وانتشرت الطمأنينة، وساد الاحترام بين الناس.

---

[1] متفق عليه، صحيح البخاري (١٩/١) حديث رقم: (٥٠)، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة. صحيح مسلم (٣٦/١)، حديث رقم: (١)، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة.

[2] سورة النحل، آية: (٩٠).

[3] سورة الحجرات، آية: (١٠).

قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾[١]. كما أن العقيدة تحارب الأفكار المنحرفة والغلو والتطرف، وتدعو إلى الوسطية والاعتدال، مما يُسهم في حماية المجتمع من الانقسامات والاضطرابات الفكرية.

وتتجلى أهمية الدعوة في أمور من أهمها ما يلي:

أولا: أنها هي وسيلة تحقيق الهدف التي خلق الله العالم من أجله، وهو طاعته وعبادته وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿C D E F G H﴾[٢].

فلأجل تحقيق هذا الهدف أرسل الرسل وأنزل الكتب؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾[٣].

ثانيا: أنها طريق الأنبياء والمرسلين، ووظيفتهم العظمى، فقد اختارهم الله واصطفاهم لحمل رسالته وتبليغ دينه، ولهداية الناس وإخراجهم من ظلمات الكفر والجهل إلى نور التوحيد والعلم؛ وليكون الدين كله لله؛ ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل.

ثالثا: أن الدعوة هي وسيلة الإرشاد والتعليم والإصلاح، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وهي وسيلة التذكرة والموعظة، وإرساء القيم والأخلاق الفاضلة، وكف الناس عن الشرك والشر والظلم والمنكرات.

رابعا: أن الله فرض على هذه الأمة القيام بالدعوة إليه، وفضلها بذلك على الأمم، قال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۚ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ١١٠﴾[٤]، وقد أرسل الله نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم بالرسالة الخاتمة للرسالات السماوية، وأمره بالتبليغ والدعوة إليه، كما أمر أتباعه بذلك، قال تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٨﴾[٥]، وحث أمته على تحمل مسؤولية الدعوة، فهي أمة الدعوة، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمرو أنه قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار»[٦].

---

[١] سورة الانعام، آية: (٨٢).
[٢] سورة الذاريات، آية: (٥٦).
[٣] سورة الأنبياء، آية: (٢٥).
[٤] سورة ال عمران، آية: (١١٠).
[٥] سورة يوسف، آية: (١٠٨).
[٦] صحيح البخاري (١٧٠/٤)، حديث رقم: (٣٤٦١) كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

المطلب الثاني

التعريف بالأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية

أولا: مفهوم الأنظمة لغة وشرعا:

مفهوم الأنظمة في اللغة: جمع نظام، ومصدر الفعل الثلاثي نظم، وتدل هذه المادة المؤلفة من النون والظاء والميم على: أصل واحد، هو: تأليف شيء وترتيبه [١].

تقول: نظمت الخرز نظما، ونظمت الشعر ونظمته، والنظام: الخيط الذي يجمع فيه الخرز، والنظم: التأليف، وضم شيء إلى شيء آخر [٢].

مفهوم الأنظمة في الاصطلاح:

لقد غدا مصطلح النظم في الأدبيات والدراسات المعاصرة يراد به القوانين أو المبادئ التي تتبناها دولة من الدول، وتصوغ على أساسها نمط وطريقة الحياة التي ترتضيها لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها في مختلف الشؤون والمجالات، وذلك مثل النظم الشيوعية والرأسمالية وغيرها[٣].

ويطلق النظام في الاصطلاح على أمرين:

الأمر الأول: النظام بمفهومه العام، وقد عرفه البعض بأنه: "القانون الذي يربط بين أفراد المجتمع، وفي ظله يعرف كل فرد ما له من حقوق تجاه إخوانه، وما عليه من واجبات حيالهم، ويدرك ما هو مشروع له فيمارسه، وما هو محرم عليه فينأى عنه، ومن ثم يتحقق للمجتمع استقراره ورفاهيته بل وحضارته بين المجتمعات الأخرى"[٤].

وقيل هو: مجموعة القواعد التي تنظم العيش في جماعة، والتي يجب على الكافة احترامها احتراما تكلفه السلطة العامة بالقوة عند الاقتضاء[٥].

وعرف أيضا بأنه: "مجموع القواعد العامة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع وتلزم السلطة العامة الأفراد على احترامها بالقوة عند الاقتضاء، وذلك عن طريق توقيع الجزاء على من يخالفها"[٦].

فتشعر كلمة نظام بانتظام الأحكام مثلا في جانب من الجوانب أو في مذهب

---

[١] ينظر: مقاييس اللغة (٤٤٣/٥).

[٢] ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٠٤١/٥)، القاموس المحيط (ص: ١١٦٢).

[٣] ينظر: مدخل إلى دراسة النظم الإسلامية للدكتور إسماعيل محمد (ص١٢).

[٤] النظم الإسلامية والمذاهب المعاصرة، الدكتور حسن عبد الحميد عويضة (ص١٢).

[٥] ينظر: مقدمة في أصول التشريع في المملكة العربية السعودية، الدكتور جعفر عبد السلام، والدكتور عماد الدين الشربيني، (ص: ١٠).

[٦] المدخل لدراسة الأنظمة الدكتور عبد الرزاق الفحل وآخرون، (ص: ١٨).

من المذاهب في سلك واحد يربطها به[١].

الأمر الثاني: النظام بمفهومه الخاص وفي إطاره الشرعي، وهو المقصود هنا، ولا بد من الإشارة إلى أن فقهاء الإسلام لم يحددوا وصفا اصطلاحيا للنظام الإسلامي، "ولم يحددوا خصائصه الأساسية، فقد كانوا في غنى عن ذلك، إلا أن ضرورات الثقافة الإسلامية المعاصرة تقتضي هذا التحديد؛ لما يرتبط به من المقارنة بالنظم الحالية، ومعرفة وضعها من النظام الإسلامي"[٢].

وقد عرف النظام في هذا السياق بأنه: "جميع ما يضعه أولوا الأمر من الأحكام النظامية والسياسية وتحديد عقوبات التعزير وغير ذلك مما يحتاج إليه بشرط أن لا يخالف ما ورد في الشرع"[٣].

وعرفه بعضهم بأنه: "مجموعه القواعد والمبادئ والعادات التي تقوم عليها الحياة في ظل الإسلام والتي تحدد للإنسان حركه نشاطه في كافة المجالات ومختلف العلاقات وفي كل جانب من جوانب الحياة المتشعبة"[٤].

وقيل هو: "ما يضعه أولوا الأمر من أحكام عامة مجردة لها قوة الإلزام تحقيقا للمصلحة بما لا يخالف الشرع"[٥].

هذا ومما يحسن ذكره أن اصطلاح القانون لا ينحصر في المعنى السابق، فقد يطلق على مجموعة القواعد السارية في بلد معين وفي زمن معين، وعلى هذا يقال: الأنظمة السعودية، أو الإماراتية، ويراد بها مجموعة القواعد السارية والمطبقة فعلا في تلك الدول[٦].

وقد يستعمل كذلك للدلالة على فرع معين من فروع النظام، فيقال: النظام التجاري، والنظام المدني، والنظام الدولي، وهي هنا تطلق للدلالة على القواعد التي تنظم نوعا معينا من الروابط القانونية، فيقال: النظام التجاري ويعني: مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الخاصة بين الأفراد الذين يحترفون التجارة[٧].

---

[١] ينظر: النظام السياسي والدستوري في الإسلام، دراسة مقارنة، الدكتور عثمان جمعة ضميرية (ص: ٥٣).

[٢] مصنفة النظم الإسلامية الدستورية والدولية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، الدكتور مصطفى كمال وصفي، (ص:١٩).

[٣] الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية، محمد رشيد رضا (ص:١٢٤).

[٤] نظرات في نظم الإسلام وثقافته، الدكتور مصطفي أبو سمك (ص: ٢٩).

[٥] التقييد في الأنظمة، دراسة مقارنة، هشام بن حمد بن عبد الله الشعلان (ص:٢٦).

[٦] ينظر: المدخل لدراسة علم القانون- الكتاب الأول: نظرية القانون، الدكتور محمد سامي عبد الصادق، (ص: ٢٩).

[٧] ينظر: التقييد في الأنظمة، دراسة مقارنة، هشام بن حمد بن عبد الله الشعلان (ص:٢٩).

ثانيا: مفهوم الأنظمة التجارية ومرتكزاتها:

من خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم الأنظمة التجارية بأنها: "الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم بيئة الأعمال، ويحكم الأنشطة التجارية، ويحدد حقوق وواجبات التجار، ويهدف إلى تشجيع الاستثمار، ودعم الائتمان، وتسريع الفصل في المنازعات بما يحقق الشفافية والعدالة".

وتتكون المنظومة التشريعية للتجارة في المملكة من عدة أنظمة رئيسية تشرف عليها جهات حكومية مختلفة، أبرزها:

نظام الشركات: ينظم تأسيس وادارة وحوكمة الشركات بجميع أشكالها (كالمساهمة، والمسؤولية المحدودة، والتضامن).

نظام المحاكم التجارية: يحدد اختصاصات وإجراءات التقاضي في النزاعات التجارية.

نظام السجل التجاري: يُلزم المنشآت بتسجيل بياناتها التجارية وأنشطتها، مع إتاحة الوصول السريع لمعلوماتها إلكترونياً.

نظام الإفلاس: يحمي حقوق الدائنين وينظم أوضاع المدين المتعثر مع منحه فرصة لإعادة تنظيم أعماله.

نظام التجارة الإلكترونية: ينظم التعاملات الرقمية ويحمي حقوق المستهلك إلكترونياً.

نظام مكافحة الغش التجاري: يهدف إلى حماية المستهلكين ومنع الممارسات التجارية المضللة

المطلب الثالث

العلاقة بين الأنظمة التجارية ومقاصد الشريعة الإسلامية

يُعد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الأساس الذي تقوم عليه جميع الأنظمة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الأنظمة التجارية؛ إذ تخضع المعاملات التجارية للضوابط الشرعية التي تمنع الربا والغرر والغش والاحتكار، وتوجب أن تقوم العقود على الرضا والوضوح والعدل بين الأطراف، فتنص المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم على أن "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة"[1].

---

[1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي للحكم، تاريخ النشر: ٠٢/٠٩/١٤١٢، الموافق: ٠٦/٠٣/١٩٩٢م، تاريخ الإصدار: ٢٧/٠٨/١٤١٢، الموافق: ٠١/٠٣/١٩٩٢م، الحالة: سارية، أدوات النظام: أمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ: ٢٧/٠٨/١٤١٢.

وتنص المادة الخامسة من نظام المحكمة التجارية على أنه "يجب على كل تاجر أن يسلك في كل أعماله التجارية بدين وشرف، فلا يرتكب غشا ولا تدليسا ولا احتيالا ولا غبنا ولا غررا ولا نكثا ولا شيئا مما يخالف الدين والشرف بوجه من الوجوه، وإذا فعل ذلك استحق الجزاء الرادع بمقتضى قانون العقوبات المندرج في هذا النظام"[١].

وتُعد الأنظمة التجارية امتداداً عملياً لقواعد السياسة الشرعية، حيث تهدف أساساً إلى تنظيم شؤون السوق وحفظ الحقوق، وتتجسد العلاقة بينهما في توافق غايات هذه الأنظمة مع مقاصد الشريعة الإسلامية الكلية، والتي تدور حول حفظ الكليات الخمس (الدين، النفس، العقل، العرض، والمال[٢].

وتترابط الأنظمة التجارية مع مقاصد الشريعة من خلال عدة محاور أساسية:

المحور الأول: مقصد حفظ المال ، فتحرص الشريعة على تنمية الأموال وحمايتها من التلف، وتنعكس هذه الغاية في الأنظمة التجارية من خلال ما يلي:

- توفير البيئة الآمنة للاستثمار ومنع صور أكل أموال الناس بالباطل.
- وضع آليات دقيقة للعقود والالتزامات التي تضمن حقوق المتعاقدين وتمنع النزاعات.
- أنظمة الإفلاس والتسوية، والتي تهدف إلى حصر الديون وتوزيعها بعدل، وفي نفس الوقت منح المدين فرصة جديدة قصد التيسير ودفع الحرج.

المحور الثاني: مقصد جلب المصالح ودرء المفاسد، والقاعدة الأساسية في المعاملات هي الإباحة لجلب المنافع، بينما تحرم الأنظمة ما يؤدي إلى الفساد، وتترجم الأنظمة التجارية هذا المقصد عبر الوسائل التالية:

- منع الاحتكار والغش التجاري والتدليس، وذلك لحماية المستهلكين وضمان عدالة الأسعار.
- إرساء قواعد المنافسة المشروعة لتشجيع الإبداع وتقديم سلع وخدمات ذات جودة عالية للمجتمع.

---

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام المحكمة التجارية، تاريخ النشر: ٠١/٠١/١٣٥٠، الموافق: ١٨/٠٥/١٩٣١م، تاريخ الإصدار: ٠١/٠١/١٣٥٠، الموافق: ١٨/٠٥/١٩٣١م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/٢ وتاريخ: ١٥/٠١/١٣٩٠، قرار مجلس الوزراء.

[٢] ينظر: البرهان في أصول الفقه (٧٩/٢)، المستصفى، ص(١٧٤)، المحصول للرازي (١٦٠/٥)، الإحكام للآمدي (٢٧٥/٤ - ٢٧٧).

المحور الثالث: مقصد العدالة والمساواة، فالعدل قيمة تشريعية عليا، وتتجلى العلاقة بين الأنظمة التجارية والمقاصد الشرعية في هذا المحور من خلال ما يلي:

- الشفافية والإفصاح، حيث اشترطت القوانين التجارية الإفصاح عن البيانات المالية، فيمنع الغموض (الغَرَر) الذي نهت عنه الشريعة.
- منع الاستغلال، فحماية الأطراف الضعيفة في العقود وتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات كل طرف.

المحور الرابع: مقصد الاستخلاف وعمارة الأرض، وقد حث الإسلام على السفر والتجارة لكسب الرزق وعمارة الأرض، وتساهم الأنظمة التجارية الحديثة في ذلك من خلال ما يلي.

- **تنظيم التجارة الدولية والالكترونية**؛ لتسهيل حركة الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود.
- **تسهيل تأسيس الشركات والمشاريع**؛ لتشجيع العمل الجماعي وتوزيع المخاطر، مما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثاني

مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في الأنظمة التجارية بالمملكة العربية السعودية

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للأنظمة التجارية

تقوم الأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعكس توجه الدولة في تنظيم النشاط التجاري بما يحقق العدالة ويحفظ الحقوق ويعزز التنمية الاقتصادية، وذلك في إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تُعد المصدر الرئيس لجميع الأنظمة في المملكة.

وتكمن مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في المبادئ الأساسية للأنظمة التجارية على النحو الآتي:

أولًا: مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

يُعد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الأساس الذي تقوم عليه جميع الأنظمة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الأنظمة التجارية؛ إذ تخضع المعاملات التجارية للضوابط الشرعية التي تمنع الربا والغرر والغش والاحتكار، وتوجب أن تقوم العقود على الرضا والوضوح والعدل بين الأطراف، فتنص المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم على أن "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب

الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة"[١].

وتنص المادة الخامسة من نظام المحكمة التجارية على أنه "يجب على كل تاجر أن يسلك في كل أعماله التجارية بدين وشرف، فلا يرتكب غشا ولا تدليسا ولا احتيالا ولا غبنا ولا غررا ولا نكثا ولا شيئا مما يخالف الدين والشرف بوجه من الوجوه، وإذا فعل ذلك استحق الجزاء الرادع بمقتضى قانون العقوبات المندرج في هذا النظام"[٢].

وتظهر العناية بالعقيدة في جعل القرآن الكريم والسنة النبوية المصدر الأعلى لجميع الأنظمة، بما فيها الأنظمة التجارية، بحيث تكون المعاملات التجارية منضبطة بأحكام الإسلام وقيمه.

ويكون هذا المبدأ في كون النظام التجاري السعودي يجمع بين التنظيم القانوني الحديث والمحافظة على الهوية الإسلامية للدولة.

ثانيًا: مبدأ حماية الحقوق

تهدف الأنظمة التجارية إلى حماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في المجال التجاري، سواء كانوا تجارًا أو مستهلكين أو مستثمرين أو شركاء أو دائنين.

فتنص المادة الثالثة من نظام الشركات على أن: الشركة تُؤسس وفق أحكام النظام بما يحفظ

- حقوق الشركاء
- حقوق المساهمين
- حقوق أصحاب المصالح[٣].

فتتجلى مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في حفظ أموال الناس وحقوقهم، وهو من المقاصد الشرعية التي جاءت الشريعة لحمايتها من الظلم أو التعدي، ويتحقق ذلك

---

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي للحكم، تاريخ النشر: ٠٢/٠٩/١٤١٢، الموافق: ٠٦/٠٣/١٩٩٢م، تاريخ الإصدار: ٢٧/٠٨/١٤١٢، الموافق: ٠١/٠٣/١٩٩٢م، الحالة: سارية، أدوات النظام: أمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ: ٢٧/٠٨/١٤١٢.

[٢] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام المحكمة التجارية، تاريخ النشر: ٠١/٠١/١٣٥٠، الموافق: ١٨/٠٥/١٩٣١م، تاريخ الإصدار: ٠١/٠١/١٣٥٠، الموافق: ١٨/٠٥/١٩٣١م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/٢ وتاريخ: ١٥/٠١/١٣٩٠، قرار مجلس الوزراء.

[٣] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، تاريخ النشر: ٢٣/١٢/١٤٤٣ هـ الموافق : ٢٠٢٢/٠٧/٢٢ م، تاريخ الإصدار: ٠١/١٢/١٤٤٣ هـ الموافق : ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم.(م/١٣٢) وتاريخ١/١٢/١٤٤٣هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧٨) وتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٣هـ.

مـن خـلال تنظـيم العقـود التجاريـة، وتوثيـق الالتزامـات، وفـرض الإفـصاح والشفافية، ووضـع العقوبـات المناسبة لكل من يعتدي على حقوق الآخرين أو يمارس الغش أو الخداع في المعاملات.

ثالثًا: مبدأ العدالة بين المتعاملين

تحرص الأنظمة التجارية في المملكة على تحقيق العدالة بين أطراف العلاقة التجاريـة، من خـلال ضـمان المساواة بينـهم ومنـع صـور الاستغلال أو التعسف، مـع توفير وسائل نظامية للفصل في المنازعات التجارية.

فتنص المادة الثانية من نظام مكافحة الغش التجاري على حظر:

- خداع المستهلك
- عرض السلع المغشوشة
- بيع المنتجات الفاسدة
- تضليل المشتري[١].

وتتجلى مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في ترسيخ قيمة الصدق والأمانة، ومنع الغش المحرم شرعًا، كما في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "من غش فليس منا"[٢].

ويُعد هذا المبدأ من أهم الأسس التي تسهم في استقرار المعاملات وتعزيز الثقة في البيئة التجارية داخل المملكة.

رابعًا: مبدأ حرية التجارة المشروعة

تكفل الأنظمة التجارية حرية ممارسة النشاط التجاري للأفراد والمنشآت، شريطة أن يكون النشاط مشروعًا ومتفقًا مع أحكام الشريعة والنظام العام.

فتنص المادة الخامسة من نظام التجارة الإلكترونية على: التزام موفر الخدمة بتقديم المعلومات الصحيحة للمستهلك قبل التعاقد الإلكتروني[٣].

---

(١) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام مكافحة الغش التجاري، تاريخ النشر: لم يتم تحديد تاريخ النشر، تاريخ الإصدار: ٢٣/٠٤/١٤٢٩ هـ الموافق: ٢٠٠٨/٠٤/٢٩م، الحالة: جاري العمل على النظام، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم(م/١٩)، وتاريخ ٢٣/٤/١٤٢٩هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (١١٩)، وتاريخ ٢٢/٤/١٤٢٩هـ.

(٢) صحيح مسلم (٩٩/١)، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من غشنا فليس منا»، حديث رقم: (١٠٢).

(٣) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام التجارة الإلكترونية، تاريخ النشر: ٢١/١١/١٤٤٠، الموافق: ٢٤/٠٧/٢٠١٩م، تاريخ الإصدار: ٠٧/١١/١٤٤٠، الموافق: ١٠/٠٧/٢٠١٩م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/١٢٦ بتاريخ: ٠٧/١١/١٤٤٠، قرار مجلس الوزراء رقم: (٦٢٨) وتاريخ ١٤٤٠/١١/٦هـ.

وتتجلى العناية بالعقيدة والدعوة في السماح بالتطور التجاري الحديث مع إلزامه بالضوابط الشرعية التي تمنع الجهالة والخداع.

ويشمل ذلك السماح بإنشاء الشركات، وممارسة التجارة الإلكترونية، وتنظيم الوكالات التجارية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

خامسًا: مبدأ الشفافية والوضوح

تؤكد الأنظمة التجارية السعودية على ضرورة الوضوح في التعاملات التجارية، وذلك من خلال إلزام الأطراف بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالنشاط التجاري، وتوثيق البيانات والسجلات، ومنع الإعلانات المضللة أو الكاذبة.

فتنص المادة الرابعة من نظام السجل التجاري على: وجوب قيد التاجر في السجل التجاري وتسجيل بياناته الصحيحة ونشاطه الحقيقي[١].

وتتجلى مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في تعزيز الصدق والوضوح في المعاملات التجارية، ومنع التدليس الذي نهت عنه الشريعة الإسلامية، ويؤدي هذا المبدأ دورًا مهمًا في حماية السوق من الممارسات غير المشروعة وتعزيز الثقة بين المتعاملين.

سادسًا: مبدأ استقرار المعاملات التجارية

تسعى الأنظمة التجارية إلى تحقيق الاستقرار في البيئة التجارية من خلال وضع قواعد واضحة تنظم الشركات والإفلاس والأوراق التجارية والعقود.

فتنص المادة الخامسة من نظام الشركات على:

- حماية حقوق الدائنين
- إعادة التنظيم المالي
- تصفية الأصول بطريقة عادلة

وتتجلى مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في تحقيق العدالة بين المدين والدائن، وحماية الأموال من الضياع، وهو من مقاصد الشريعة في حفظ المال.

ويهدف هذا المبدأ إلى توفير بيئة اقتصادية مستقرة تساعد على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام السجل التجاري، تاريخ النشر: ٠١/٠٤/١٤٤٦، الموافق: ٠٤/١٠/٢٠٢٤م، تاريخ الإصدار: ١٩/٠٣/١٤٤٦، الموافق: ٢٢/٠٩/٢٠٢٤م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/٨٣ بتاريخ: ١٤/٠٣/١٤٤٦.

سابعًا: مبدأ الرقابة والإشراف الحكومي

تخضع الأنشطة التجارية في المملكة لرقابة الجهات المختصة، مثل وزارة التجارة والجهات الرقابية الأخرى، وذلك لضمان سلامة السوق وحماية الاقتصاد الوطني ومنع المخالفات التجارية.

فتنص المادة الثانية من نظام مكافحة التستر التجاري على :تجريم تمكين غير السعودي من ممارسة نشاط اقتصادي لحسابه الخاص بطريقة غير نظامية[1].

وتتجلى مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في نظام مكافحة التستر التجاري، الذي يتجلى في مكافحة الكسب غير المشروع، وحماية المجتمع من الفساد المالي، ومنع صور التحايل المحرمة شرعًا.

وتسهم هذه الرقابة في تعزيز الانضباط داخل السوق، وضمان التزام المنشآت التجارية بالأنظمة والتعليمات المعمول بها.

ويتضح مما سبق أن المبادئ الأساسية للأنظمة التجارية في المملكة العربية السعودية تقوم على التوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتنظيم النشاط التجاري من جهة، والمحافظة على القيم الإسلامية وحماية مصالح المجتمع من جهة أخرى، مما جعل النظام التجاري السعودي نموذجًا يجمع بين الأصالة الشرعية والتطور التنظيمي الحديث.

وأن النظام السعودي يحرص على أن تكون الأنظمة التجارية في المملكة قائمة على أسس شرعية تحفظ العقيدة الإسلامية، وتدعم القيم الأخلاقية، وتحقق العدالة والشفافية، مما يعكس ارتباط النظام التجاري السعودي برسالة الدولة في حماية الدين ورعاية المجتمع.

المطلب الثاني

مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة المراقبة التجارية

تُعد أنظمة المراقبة التجارية في المملكة العربية السعودية من الأدوات التنظيمية التي تهدف إلى ضبط الأسواق وحماية المستهلك، إلا أن وظيفتها لا تقف عند الجانب الإداري أو الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتعكس عناية الشريعة الإسلامية

---

[1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام مكافحة التستر، تاريخ النشر: ٠٩/٠١/١٤٤٢، الموافق: ٢٨/٠٨/٢٠٢٠م، تاريخ الإصدار: ٠١/٠١/١٤٤٢، الموافق: ٢٠/٠٨/٢٠٢٠م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/٤ بتاريخ: ٠١/٠١/١٤٤٢، قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨٥)، وتاريخ ٢٨/١٢/١٤٤١م.

بالعقيدة والسلوك، من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية في المعاملات التجارية، كالأمانة والصدق، ومنع الظلم والغش، وهو ما يُبرز البعد العقدي والدعوي في هذه الأنظمة.

وتنظم المملكة أعمال المراقبة التجارية من خلال مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تمنح الجهات المختصة صلاحيات واسعة لمتابعة الأنشطة التجارية وضبط المخالفات.

وقد نصت المادة (التاسعة عشرة) من نظام مكافحة الغش التجاري على منح الموظفين الذين يصدر بتسميتهم قرار من الوزير صفة الضبط الجنائي، ويكون لهم حق دخول المنشآت وضبط المخالفات والتحقق من الالتزام بأحكام النظام[١].

كما نصت اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري[٢] على آليات الرقابة والتفتيش، بما في ذلك سحب عينات من المنتجات، والتأكد من مطابقتها للمواصفات، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المخالفين.

وتدل هذه النصوص على أن المراقبة التجارية في المملكة قائمة على أسس تنظيمية دقيقة تهدف إلى تحقيق الانضباط في السوق، ومنع أي ممارسات تضر بالمجتمع.

يتضح من خلال النصوص النظامية أن المراقبة التجارية في المملكة ليست مجرد إجراء رقابي، بل هي وسيلة لتحقيق مقاصد شرعية عظيمة، مما يعكس عناية واضحة بالعقيدة الإسلامية.

فمن أبرز هذه المظاهر عناية النظام بترسيخ مبدأ الأمانة والصدق في التعاملات التجارية، حيث إن الرقابة المستمرة على الأسواق تُلزم التجار بالالتزام بالبيان الصحيح للسلع وعدم إخفاء العيوب، وهو ما يتوافق مع ما جاء في قوله تعالى: ﴿ © ª « ¬ ® ¯ ° ± ﴾[٣].

وقد جاء عن النبي ﷺ كما في حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه:

---

[١] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري، تاريخ النشر: ٢٩/٠١/١٤٣١هـ، تاريخ الإصدار: ٢٠/١٠/١٤٣١هـ، الحالة: سارية، أدوات النظام: بقرار وزاري رقم (٥٥)، تاريخ ٠٦/٠١/١٤٣١هـ.

[٢] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام مكافحة الغش التجاري، تاريخ النشر: لم يتم تحديد تاريخ النشر، تاريخ الإصدار: ٢٣/٠٤/١٤٢٩ هـ الموافق : ٢٠٠٨/٠٤/٢٩م، الحالة: جاري العمل على النظام، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم(م/١٩)، وتاريخ ٢٣/٤/١٤٢٩هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (١١٩)، وتاريخ ٢٢/٤/١٤٢٩هـ.

[٣] سورة النساء، الآية: (٥٨).

"التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء"[١].

ويظهر وجه الدلالة في أن المراقبة التجارية تدفع التاجر إلى الالتزام بهذه القيم، مما يحول النصوص الشرعية إلى واقع عملي.

كما تتجلى العناية بالعقيدة في منع الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، إذ إن من مهام المراقبة التجارية ضبط المخالفات التي تتضمن غشًا أو تدليسًا أو تلاعبًا بالأسعار، وهو ما يندرج تحت النهي الوارد في قوله تعالى: ﴿ n m l k o ﴾[٢]، حيث إن النظام من خلال إجراءاته الرقابية يسهم في حماية أموال الناس، ويمنع الاعتداء عليها بغير حق، مما يحقق مقصدًا عظيمًا من مقاصد الشريعة.

ومن جهة أخرى، فإن المراقبة التجارية تمثل صورة تطبيقية لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ تقوم الجهات المختصة بمتابعة الأسواق، وضبط المخالفات، وإيقاع العقوبات على من يخالف الأنظمة، وهو ما يتفق مع حديث طارق بن شهاب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[٣]، حيث يظهر وجه الدلالة في أن الرقابة النظامية تعد وسيلة مؤسسية لتغيير المنكر، مما يعكس البعد الدعوي في هذه الأنظمة.

كما يظهر من خلال هذه الأنظمة تعزيز مبدأ العدل في المعاملات، إذ تهدف الرقابة إلى ضمان التزام التجار بالمواصفات والمعايير، ومنع التلاعب بالكيل والوزن أو الأسعار، وهو ما يتوافق مع قوله تعالى :﴿ - . / 0 ﴾[٤]، حيث إن تحقيق العدل في التعاملات التجارية من أهم مقاصد الشريعة، وقد جاءت هذه الأنظمة لتجسيد هذا المبدأ في الواقع العملي.

ومن التطبيقات الواقعية يتجلى تطبيق أنظمة المراقبة التجارية في الواقع من خلال الجولات التفتيشية التي تقوم بها الجهات المختصة على الأسواق والمنشآت التجارية، حيث يتم ضبط المخالفات المتعلقة بالغش أو عدم الالتزام بالمواصفات أو

---

[١] رواه وحسنه الترمذي في سننه (٥٠٧/٣) باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم، حديث رقم: (١٢٠٩).

[٢] سورة البقرة، الآية: (١٨٨).

[٣] صحيح مسلم (٦٩/١)، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، حديث رقم: (٤٩).

[٤] سورة الأنعام، الآية: (١٥٢).

التلاعب بالأسعار، ويتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحق المخالفين، من إغلاق المنشآت أو فرض الغرامات أو مصادرة السلع.

كما تسهم هذه الجهود في نشر الوعي بين التجار والمستهلكين، وتعزيز ثقافة الالتزام بالنظام، مما يؤدي إلى ترسيخ القيم الإسلامية في المجتمع، وتحقيق بيئة تجارية قائمة على النزاهة والشفافية.

يتبين من خلال ما سبق أن أنظمة المراقبة التجارية في المملكة العربية السعودية تمثل نموذجًا متكاملًا يجمع بين التنظيم الإداري والتوجيه الشرعي، حيث تسهم في ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية، وتدعو إلى الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات، وتحقق مقاصد الشريعة في حفظ الأموال، ومنع الظلم، وإقامة العدل، مما يؤكد أن هذه الأنظمة ليست مجرد أدوات رقابية، بل هي وسائل دعوية وتربوية في آنٍ واحد.

المطلب الثالث

مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة الزكاة والدخل

تُعد أنظمة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية من أبرز الأنظمة التي تجسد الارتباط الوثيق بين التنظيم المالي والعقيدة الإسلامية، حيث تقوم هذه الأنظمة على أساس تطبيق فريضة الزكاة باعتبارها ركنًا من أركان الإسلام، إلى جانب تنظيم الموارد المالية الأخرى بما يحقق المصلحة العامة.

ولا يقتصر دور هذه الأنظمة على الجانب المالي، بل يمتد ليشمل أبعادًا عقدية ودعوية واضحة، تتمثل في ترسيخ معاني التعبد لله، وتعزيز القيم الأخلاقية، وتحقيق التكافل في المجتمع.

تنظم المملكة العربية السعودية الزكاة والضرائب من خلال مجموعة من الأنظمة، من أبرزها نظام ضريبة الدخل، واللوائح المنظمة لجباية الزكاة[١]، حيث تتولى الجهة المختصة تحصيل الزكاة من المكلفين وفق ضوابط محددة.

وقد نصت المادة الأولى من نظام ضريبة الدخل[٢] على فرض ضريبة على دخول الأشخاص الخاضعين للنظام وفقًا للأحكام المنظمة لذلك.

---

(١) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام جباية الزكاة، تاريخ النشر: ١٣٧٠/٠١/٠١هـ، الموافق: ١٩٥٠/١٠/١٢، تاريخ الإصدار: ١٣٧٠/٠١/٠١هـ، الموافق: ١٩٥٠/١٠/١٢، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم (٨٦٣٤/٢٨/٢/١٧)، تاريخ ١٣٧٠/٠٦/٢٩هـ.

(٢) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام ضريبة الدخل، تاريخ النشر: ١٤٢٥/٠٣/١١هـ، الموافق: ٢٠٠٤/٠٤/٣٠، تاريخ الإصدار: ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، الموافق:

كما تضمنت الأنظمة ذات العلاقة بالزكاة إلزام المنشآت بدفع الزكاة المستحقة وفق الأوعية الزكوية المحددة شرعًا.

كما تضمنت اللوائح التنفيذية[1] بيان كيفية احتساب الزكاة، ومواعيد سدادها، والإجراءات المتخذة بحق الممتنعين، بما يضمن تحقيق الانضباط المالي، والالتزام بالأحكام النظامية.

ويتضح من خلال هذه الأنظمة أن المشرّع في المملكة قد راعى الجانب العقدي بشكل واضح، حيث جعل من تطبيق الزكاة محورًا أساسيًا في التنظيم المالي، وهو ما يعكس عناية مباشرة بركن من أركان الإسلام.

فمن أبرز مظاهر هذه العناية تأكيد النظام على إقامة فريضة الزكاة، إذ أن إلزام المكلفين بإخراجها يعكس تطبيقًا عمليًا لقوله تعالى: ﴿ m l k n ﴾[2]، حيث يظهر وجه الدلالة في أن النظام لا يكتفي بالتنظيم المالي، بل يسهم في إقامة عبادة من أعظم العبادات، مما يعزز ارتباط الفرد بدينه، ويجعل الالتزام بالنظام جزءًا من الالتزام بالعقيدة.

كما تتجلى العناية بالعقيدة في تحقيق معنى تطهير المال والنفس؛ إذ إن الزكاة في أصلها عبادة تهدف إلى تزكية النفس من الشح والبخل، كما قال تعالى: ﴿p o n m l k j﴾[3]، ويظهر وجه الدلالة في أن النظام من خلال إلزامه بالزكاة يسهم في تحقيق هذا المقصد الشرعي، فيربّي الأفراد على البذل والعطاء، ويغرس فيهم القيم الإيمانية.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الأنظمة تعزز مبدأ التكافل الاجتماعي، حيث يتم توجيه أموال الزكاة إلى مستحقيها من الفقراء والمحتاجين، وهو ما يحقق مقصدًا عظيمًا من مقاصد الشريعة، ويجسد روح التعاون والتراحم في المجتمع، كما في قوله تعالى:﴿ y x w v u t s r q

---

٠٦/٠٣/٢٠٠٤، الحالة: سارية، أدوات إصدار النظام: مرسوم ملكي رقم (١)، تاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٤٢٤/١١/٢٠هـ.

[1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام جباية الزكاة، تاريخ النشر: ١٣٧٠/٠١/٠١هـ، الموافق: ١٩٥٠/١٠/١٢، تاريخ الإصدار: ١٣٧٠/٠١/٠١هـ، الموافق: ١٩٥٠/١٠/١٢، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم (٨٦٣٤/٢٨/٢/١٧)، تاريخ ١٣٧٠/٠٦/٢٩هـ.

[2] سورة البقرة، الآية: (٤٣).

[3] سورة التوبة، الآية: (١٠٣).

z { | } ~ ¡ £ ¤ ¥ § ¨ وَٱبۡنِ © ﴾[١]، حيث يظهر وجه الدلالة في أن تنظيم الزكاة يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق بين أفراد المجتمع.

كما يظهر من خلال هذه الأنظمة تعزيز مبدأ الأمانة والصدق في الإفصاح المالي، إذ يُلزم المكلف بتقديم بيانات صحيحة عن أمواله ودخله، ويُحاسب على أي تلاعب أو إخفاء، وهو ما يتفق مع ما جاء في قوله تعالى: ﴿ B C D E F G H I ﴾[٢]، حيث إن الالتزام بالصدق في الإقرار المالي يُعد صورة من صور الالتزام الديني، ويعكس أثر العقيدة في السلوك الاقتصادي.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن هذه الأنظمة تعزز كذلك مبدأ المسؤولية والمحاسبة، حيث تفرض عقوبات على الممتنعين أو المتلاعبين، وهو ما ينسجم مع ما جاء في السنة النبوية من تأكيد على المسؤولية، كما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته[٣]"، حيث يظهر وجه الدلالة في أن النظام يربط بين الحرية المالية والمسؤولية، مما يعزز الانضباط ويمنع الفوضى.

ومن التطبيقات الواقعية يتجلى تطبيق أنظمة الزكاة والدخل في الواقع من خلال التزام المنشآت والأفراد بسداد الزكاة المستحقة، وتقديم الإقرارات المالية للجهات المختصة، حيث يتم احتساب الزكاة وفق ضوابط شرعية، ثم توجيهها إلى مصارفها المحددة.

كما تسهم هذه الأنظمة في دعم الفئات المحتاجة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب نشر الوعي بأهمية الزكاة، وربط الالتزام المالي بالالتزام الديني، مما يرسخ القيم الإسلامية في المجتمع.

يتضح مما سبق أن أنظمة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية تمثل نموذجًا متكاملًا يجمع بين التنظيم المالي والتوجيه العقدي، حيث تسهم في ترسيخ أركان الإسلام، وتعزيز القيم الإيمانية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وإرساء مبادئ

---

[١] سورة التوبة، الآية: (٦٠).

[٢] سورة التوبة، الآية: (١١٩).

[٣] صحيح البخاري (٥/٢) كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، حديث رقم: (٨٩٣)، صحيح مسلم (١٤٥٩/٣) كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، حديث رقم: (١٨٢٩).

الصدق والأمانة، مما يعكس عناية الدولة بالعقيدة الإسلامية، ويؤكد أن هذه الأنظمة تؤدي دورًا دعويًا وتربويًا إلى جانب دورها التنظيمي.

المطلب الرابع

مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في أنظمة الغش التجاري

يُعد نظام مكافحة الغش التجاري في المملكة العربية السعودية من أبرز الأنظمة التي تعكس عناية الدولة بالعقيدة الإسلامية، وذلك لما يتضمنه من أحكام تهدف إلى حفظ الأموال، ومنع الغش والخداع، وترسيخ مبادئ الصدق والأمانة في المعاملات التجارية، وهي مبادئ أصيلة في الشريعة الإسلامية.

وقد صدر نظام مكافحة الغش التجاري في المملكة العربية السعودية، ولائحته التنفيذية، متضمنًا تنظيمًا دقيقًا لحماية المستهلك من الممارسات غير المشروعة، فتناول تعريف المصطلحات المتعلقة به كالمنتج المغشوش والمنتج الفاسد وغيرها، والمخالفات، وصور الغش التجاري، والضبط والتحقيق والمحاكمة، والعقوبات، وأحكام ختامية.

وتكمن مظاهر العناية بالعقيدة والدعوة في نظام مكافحة الغش التجاري في منع الغش والخداع، وترسيخ مبادئ الصدق والأمانة في المعاملات التجارية.

وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة الغش التجاري على تعريف المنتج المغشوش بأنه: كل منتج دخل عليه تغيير أو عبث أفقده شيئًا من قيمته المادية أو المعنوية، سواء كان ذلك بالإضافة أو الإنقاص أو بأي وسيلة أخرى[1].

كما نصت اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري على بيان صور الغش، ومن ذلك تغيير تاريخ الصلاحية، أو خلط مواد غير مطابقة، أو عرض منتجات غير مطابقة للمواصفات[2].

يتضح من خلال هذا النظام أن المشرّع في المملكة لم يهدف فقط إلى تنظيم السوق، بل سعى إلى ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية والدعوة إليها من خلال الأحكام

---

[1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام مكافحة الغش التجاري، تاريخ النشر: لم يتم تحديد تاريخ النشر، تاريخ الإصدار: ٢٣/٠٤/١٤٢٩ هـ الموافق : ٢٠٠٨/٠٤/٢٩م، الحالة: جاري العمل على النظام، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم(م/١٩)، وتاريخ ٢٣/٤/١٤٢٩هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (١١٩)، وتاريخ ٢٢/٤/١٤٢٩هـ.

[2] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري، تاريخ النشر: ٢٩/٠١/١٤٣١هـ، تاريخ الإصدار: ٢٠/١٠/١٤٣١هـ، الحالة: سارية، أدوات النظام: بقرار وزاري رقم (٥٥)، تاريخ ٠٦/٠١/١٤٣١هـ.

النظامية.

فمن أبرز هذه المظاهر عناية النظام بتحريم الغش بكل صوره، وهو ما يتوافق مع ما جاء في السنة النبوية، فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من غش فليس منا"[١]، وهذا النص يدل دلالة واضحة على أن الغش من كبائر الذنوب، وقد جاء النظام ليجسد هذا المعنى عمليًا من خلال تجريم الغش وفرض العقوبات على مرتكبيه، وبذلك يكون النظام وسيلة دعوية لترسيخ هذا الحكم الشرعي في واقع الناس.

كما يظهر من النظام عنايته بحماية أموال الناس من الاعتداء، وهو مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث قال الله تعالى :﴿ k l m n o ﴾[٢]، فالنظام بمنع من الغش والتلاعب في السلع، ويمنع صور أكل أموال الناس بغير حق، مما يعكس ارتباط الأنظمة بالعقيدة الإسلامية.

ومن جهة أخرى، فإن النظام يعزز مبدأ العدل في المعاملات التجارية؛ إذ يوجب الالتزام بالمواصفات والمقاييس المعتمدة، ويمنع التلاعب بالكيل والوزن، وهذا يتوافق مع قوله تعالى:﴿ - . / 0 ﴾[٣]، حيث يظهر وجه الدلالة في أن تحقيق العدل في البيع والشراء من صميم التوجيهات الشرعية التي جاء النظام لتطبيقها.

كما أن من مظاهر العناية بالعقيدة في هذا النظام تأكيده على المسؤولية الفردية، حيث يُلزم التاجر أو المنتج بالإبلاغ عن أي حالات غش يكتشفها، وهذا يعكس مبدأ المسؤولية في الإسلام، كما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته"[٤]، فالنظام هنا لا يكتفي بالعقوبة، بل يدعو إلى تحمل المسؤولية الأخلاقية، مما يعزز الجانب الدعوي.

ومن التطبيقات الواقعية يتجلى تطبيق هذا النظام في الواقع من خلال قيام الجهات المختصة بضبط المنتجات المغشوشة، مثل المواد الغذائية الفاسدة أو التي تم

---

[١] صحيح مسلم (٩٩/١)، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من غشنا فليس منا»، حديث رقم: (١٠٢).

[٢] سورة البقرة، الآية: (١٨٨).

[٣] سورة الأنعام، الآية: (١٥٢).

[٤] صحيح البخاري (٥/٢) كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، حديث رقم: (٨٩٣)، صحيح مسلم (١٤٥٩/٣) كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، حديث رقم: (١٨٢٩).

التلاعب بتاريخ صلاحيتها، ومصادرتها وإتلافها، إضافة إلى فرض العقوبات على المخالفين، وهو ما يسهم في حماية المجتمع، ونشر الوعي بخطورة الغش، وترسيخ القيم الإسلامية في التعاملات اليومية.

يتبين مما سبق أن نظام مكافحة الغش التجاري في المملكة العربية السعودية يجسد عناية واضحة بالعقيدة الإسلامية، حيث لم يقتصر على الجانب التنظيمي، بل تضمن أبعادًا دعوية وتربوية، تهدف إلى ترسيخ القيم الإسلامية في المجتمع، وتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال، ومنع الظلم، وإقامة العدل.

الخاتمة: وفيها:

النتائج:

توصلت الباحثة من خلال البحث إلى النتائج التالية:

- أن أنظمة التجارة في المملكة العربية السعودية مستقاة من نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
- أن أنظمة التجارة في المملكة العربية السعودية تهدف إلى حماية العقيدة الإسلامية، والدعوة إليها، وتخليصها من شوائب الشرك والبدع.
- أن أنظمة التجارة في المملكة نموذج يحتذى به بين الأنظمة في الاعتماد على الشريعة الإسلامية وأنها تصلح لكل زمان ومكان، ولا تتعارض مع ملامح التطور.

*** أهم التوصيات:**

توصي الباحثة بالاهتمام بالجوانب العقدية في أنظمة المملكة وإبرازها لتكون نموذجا يؤتسى به بين الأنظمة، درءا لحجج الأنظمة المتشبثة بالقوانين والنظريات الملحدة والعلمانية.

فهرس المراجع:

- **الإحكام في أصول الأحكام**، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، عدد الأجزاء: ٤.
- **البرهان في أصول الفقه**، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٢.
- **التقييد في الأنظمة، دراسة مقارنة**، هشام بن حمد بن عبد الله الشعلان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٤م.

- **تهذيب اللغة**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٨.
- **الجامع الكبير - سنن الترمذي**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٦.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.
- **جمهرة اللغة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٣.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ٦.
- **العقيدة الإسلامية وتاريخها** للدكتور محمد أمان الجامي، دار المنهاج ٢٠٠٤م.
- **العين**، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: ٨.
- **القاموس المحيط**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ١.
- **مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها**، الشيخ د. ناصر بن عبدالكريم العقل، الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين بالرياض، الطبعة الأولى ١٢/ ٩ / ١٤١٢ هـ، دار الوطن للنشر.
- **مجموع الفتاوى**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **المحصول**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- **المخصص**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٥.
- **المدخل لدراسة الأنظمة**، الدكتور عبد الرزاق الفحل وآخرون، أعضاء هيئة التدريس بقسم الأنظمة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.
- **المستصفى**، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق:

محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء:١.

- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٥.
- **مصنفة النظم الإسلامية الدستورية والدولية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية**، الدكتور مصطفى كمال وصفي، الناشر: مكتبة وهبة، ٢٠٠٩م.
- **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.
- **مقدمة في أصول التشريع في المملكة العربية السعودية**، المؤلف: جعفر عبد السلام، عماد الدين الشربيني، ١٩٤١هـ، الناشر: القاهرة : دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٣، الطبعة: الطبعة الأولى.
- **النظام السياسي والدستوري في الإسلام، دراسة مقارنة**، الدكتور عثمان جمعة ضميرية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- **نظرات في نظم الاسلام وثقافته**، تأليف الدكتور مصطفى احمد ابو سمك، المؤسسة العربية الحديثة.
- **النظم الاسلامية والمذاهب المعاصرة**، حسن عبد الحميد عويضة، رسالة ماجستير، دراسة مقارنة، الرياض: دار الرشيد للنشر والتوزيع، ١٩٨١.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري**، تاريخ النشر: ٢٩/٠١/١٤٣١هـ، تاريخ الإصدار: ٢٠/١٠/١٤٣١هـ، الحالة: سارية، أدوات النظام: بقرار وزاري رقم (٥٥)، تاريخ ٠٦/٠١/١٤٣١هـ.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي للحكم**، تاريخ النشر: ٠٢/٠٩/١٤١٢، الموافق: ٠٦/٠٣/١٩٩٢م، تاريخ الإصدار: ٢٧/٠٨/١٤١٢، الموافق: ٠١/٠٣/١٩٩٢م، الحالة: سارية، أدوات النظام: أمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ: ٢٧/٠٨/١٤١٢.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام التجارة الإلكترونية**، تاريخ النشر: ٢١/١١/١٤٤٠، الموافق: ٢٤/٠٧/٢٠١٩م، تاريخ الإصدار: ٠٧/١١/١٤٤٠، الموافق: ١٠/٠٧/٢٠١٩م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/١٢٦ بتاريخ: ٠٧/١١/١٤٤٠، قرار مجلس الوزراء رقم: (٦٢٨) وتاريخ ١٤٤٠/١١/٦هـ.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام السجل التجاري**، تاريخ النشر: ٠١/٠٤/١٤٤٦، الموافق: ٠٤/١٠/٢٠٢٤م، تاريخ الإصدار: ١٩/٠٣/١٤٤٦، الموافق: ٢٢/٠٩/٢٠٢٤م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/٨٣ بتاريخ: ١٤/٠٣/١٤٤٦.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام الشركات**، تاريخ النشر: ٢٣/١٢/١٤٤٣ هـ الموافق : ٢٠٢٢/٠٧/٢٢ م، تاريخ الإصدار: ٠١/١٢/١٤٤٣ هـ الموافق : ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم.(م/١٣٢) وتاريخ١/١٢/١٤٤٣هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧٨) وتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٣هـ.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام المحكمة التجارية**، تاريخ النشر: ٠١/٠١/١٣٥٠، الموافق: ١٨/٠٥/١٩٣١م، تاريخ الإصدار: ٠١/٠١/١٣٥٠، الموافق:

١٨/٠٥/١٩٣١م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/٢ وتاريخ: ١٥/٠١/١٣٩٠، قرار مجلس الوزراء.

- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام جباية الزكاة**، تاريخ النشر: ٠١/٠١/١٣٧٠هـ، الموافق: ١٢/١٠/١٩٥٠، تاريخ الإصدار: ١٣٧٠/٠١/٠١هـ، الموافق: ١٢/١٠/١٩٥٠، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم (٨٦٣٤/٢٨/٢/١٧)، تاريخ ٢٩/٠٦/١٣٧٠هـ.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام ضريبة الدخل**، تاريخ النشر: ١١/٠٣/١٤٢٥هـ، الموافق: ٣٠/٠٤/٢٠٠٤، تاريخ الإصدار: ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، الموافق: ٠٦/٠٣/٢٠٠٤، الحالة: سارية، أدوات إصدار النظام: مرسوم ملكي رقم (١)، تاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥هـ، قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٤٢٤/١١/٢٠هـ.
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، نظام مكافحة التستر**، تاريخ النشر: ٠٩/٠١/١٤٤٢، الموافق: ٢٨/٠٨/٢٠٢٠م، تاريخ الإصدار: ٠١/٠١/١٤٤٢، الموافق: ٢٠/٠٨/٢٠٢٠م، الحالة: سارية، أدوات النظام: مرسوم ملكي رقم م/٤ بتاريخ: ٠١/٠١/١٤٤٢، قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨٥)، وتاريخ ٢٨/١٢/١٤٤١م.
- **الوجيز في عقيدة السلف الصالح (أهل السنة والجماعة)**، المؤلف: عبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الصفحات: ٢٣٩، عدد الأجزاء: ١.
- **الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية**، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٤٦هـ.